

آليات مكافحة الفقر في العالم الإسلامي - دراسة التجربة الماليزية -

Mechanisms to Combat Poverty in the Islamic World- Malaysian Experience Study -

أ. خديجة عباسية.

جامعة محمد خيضر

الاقتصاد الصناعي

ababsakhadidja@yahoo.fr

تاريخ القبول	تاريخ الارسال
2020/07/25	2019/09/25

الملخص:

يعد الفقر ظاهرة قديمة جداً، وآفة اجتماعية خطيرة شهدت البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية، وسياسية، ثقافية، وبيئية. وقد أظهرت بعض الدول القدرة على معالجتها والحد من أثارها، في حين تفاقمت في بلدان أخرى وأصبحت تهدد مجتمعاتها. فنجد على سبيل المثال دولة ماليزيا، التي تعد الرائدة في مجال مكافحة الفقر، بالرغم من تعرضها للأزمة المالية الآسيوية عام 1997، إلا أنها استطاعت مكافحة ظاهرة الفقر من خلال الاعتماد على أهم الوسائل الإسلامية التي حث عليها الدين وحسن تسييرها وإنفاقها في أوجهها.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر، وكذا دراسة التجربة الماليزية في مكافحة هذه الظاهرة من خلال التركيز على دور الزكاة وحسن تسيير الوقف ودور المؤسسات الخيرية في الحد من تفاقم هذه الظاهرة.

Résumé

Nous allons La pauvreté est un phénomène très ancien, et d'une lésion social grave de l'humnité à travers les âges, il est complexes et as multiples aspects: économique, politique, culturel et environnemental. A montré certains pays, la capacité de traiter et de réduire ses effets, alors que dans d'autres pays empiré et est devenu menaçant leurs communautés. Nous trouvons, par exemple, l'état de la Malaisie, qui est un leader dans la lutte contre la pauvreté, bien que l'exposition à la crise financière asiatique en 1997, cependant, ils ont été capables de lutter contre le phénomène de la pauvreté en s'appuyant sur les moyens les plus importants islamique poussé par la religion essayer à travers ce document d'identifier le cadre conceptuel du phénomène de la pauvreté, ainsi que l'étude de l'expérience de la Malaisie dans la lutte contre ce phénomène en se concentrant sur le rôle de la Zakat et de bonne conduite Waqf et le rôle des organismes de bienfaisance dans la réduction de l'aggravation de ce phénomène

Key words: La pauvreté ; la Zakat ; Les organismes de bienfaisance ; Les dons ; Waqf.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم الظواهر التي يُعاني منها العالم بأسره، فرغم التقدم التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية، ورغم ارتفاع مستويات الإنتاج الاقتصادي العالمي بشكل غير مسبوق، إلا أن الفقر مازال يشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم.

تختلف شدة ونوعية الفقر من مجتمع لآخر، وذلك حسب الموارد التي يمتلكها ذلك المجتمع وقدرته على إدارة موارده وتوجيهها لصالح جميع فئات المجتمع. فالفقر ليس نقصاً في الدخل وحسب، بل هو تهيش لطبقة كبيرة من المجتمع وحرمانها الحد الأدنى من حاجاتها الضرورية التي تضمن لها المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

تتشابك مشكلة الفقر مع الكثير من القضايا التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية، فالفقر عملياً هو نقيض لعملية التنمية الشاملة. كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على الاستقرار السياسي

والاجتماعي والأمني، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية.

ظهرت في إطار مكافحة الفقر نماذج وتجارب مختلفة في العالم، ولكن التسليم بحتمية نجاح هذه الجهود ضرب من ضروب المبالغة والخيال، بدليل فشل برامج التسوية التي يضعها صندوق النقد الدولي، والتي إذا ما طبقت خربت الاقتصاد، وسارت بالعالم في اتجاه الهلاك. هذه البرامج مطبقة في أكثر من 100 بلد من العالم الثالث، وأوروبا الشرقية، ولا يمكن ذكر أي حالة للنجاح البارز، ومع ذلك فقد قامت تجارب كثيرة ناجحة في مجال مكافحة الفقر، ظهرت فيها كثير من النتائج الإيجابية، ومنها التجربة الماليزية.

وإذا كانت الدولة الماليزية قد دخلت العولمة من بابها الواسع، وإذا كانت العولمة قد ساهمت في عولمة الفقر فكيف نجحت ماليزيا في مكافحة الفقر رغم تعرضها للأزمة المالية الآسيوية 1997، والتي كادت تعصف بالبلاد.

إشكالية البحث:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها ماليزيا في إطار مكافحة الفقر بعد أزمة 1997؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول أهم معضلة يعاني منها العالم بأسره والتعرف على تجربة ماليزيا الناجحة في إطار مكافحة الفقر للاستفادة منها و تطبيقها في العالم الإسلامي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف الأساسية التي يمكن حصرها في تقديم الإطار النظري الذي يبرز مفهوم الفقر، ثم التعرف على تجربة الماليزية الرائدة في مكافحة الفقر، محاولة منا إبراز إمكانية الاستفادة منها في الدول الإسلامية.

منهجية البحث:

يستخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذا الدراسة لتحقيق الأهداف المشار إليها، للتعرف على الجانب النظري لظاهرة الفقر وتحليل التجربة الماليزية للتعرف على سبل مكافحة هذه الظاهرة للاستفادة منها على مستوى العالم الاسلامي.

خطة البحث:

أولاً : مفهوم الفقر

ثانياً: مؤشرات الفقر وقياسه.

ثالثاً: النظرة الاقتصادية والنظرة الإسلامية لأسباب الفقر.

رابعاً : تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر

الخاتمة

أولاً : مفهوم الفقر.

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، وحتى الآن لا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه¹، لذا سنحاول إعطاء مجموعة من التعاريف الخاصة بهذا المصطلح حسب وجهة نظر مجموعة الهيئات والباحثين في هذا المجال:

"الفقر هو حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كمّاً ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها²".

عرف البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، إلا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف³؛ فالحد الأدنى من مستوى المعيشة هو أمر نسبي ويختلف من دولة إلى أخرى. ولكن مفهوم الفقراء جاء أكثر تحديداً من مفهوم الفقر عندما عرفهم البنك الدولي بأنهم: أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة

¹صبحية؛ عبد القادر دخل الله، التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته: (دراسة في جغرافية التنمية)، مذكرة ماجستير في الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، ص28.

²الرفاعي؛ عبد الله، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، الأردن، 12-13 نوفمبر 2007، ص470.

³قطو؛ شسامية، معضلة الفقر: آثارها ومظاهرها، بحث منشور، الجزائر، بدون سنة نشر، ص2.

السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء، والملابس، والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية والصحة، والمواصلات، والتعليم.⁴

ويُعرف أيضاً بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي ينبغي أن يعيشها المرء أو المجتمع؛ فالفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي، ولكنه يعني أيضاً الحرمان من الفرص، والخيارات ذات الأهمية الأساسية مثل: العيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين. وإلى جانب الحرمان المادي هناك أوجه أخرى للفقر منها الاعتزال والاعترا ب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وفقدان القدرة على الاختيار.⁵ وهذا يتفق مع ما اقترحه المجلس الأوروبي في أحد التعريفات التي ترى أن الفقر يخص "الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، والثقافية أو الاجتماعية ضيقة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها".⁶

يعرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويته.⁷

وهكذا نجد أن الفقر يتجلى من خلال مظاهره الواضحة من خلال ضعف المقدرة في الحصول على الغذاء الكافي والمناسب، وكذلك المسكن والملبس اللائق، والعمل المناسب بالأجر

⁴ المجلس الإقتصادي الفلسطيني للإعمار والتنمية "بكدار"، تقرير صادر بمناسبة اليوم العالمي للفقر، 2006، ص3.

⁵ باقر؛ محمد، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص02.

⁶ المجلس الإقتصادي الفلسطيني للإعمار والتنمية "بكدار"، تقرير صادر بمناسبة اليوم العالمي للفقر، 2006، ص3.

⁷ سعد؛ بن محمد العبيد، الفقر: أسبابه وعلاجه، ص02.

الكافي لحياة كريمة وضعف الحصول على التعليم والعناية الصحية والأمان الاجتماعي والمشاركة العامة⁸.

والفقير في الإسلام هو من لا يملك قوت يوم وليلة لقوله (ص): من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار فقيل: وما حد الغنى يارسول الله؟ قال: شبع يوم وليلة.

ثانياً: مؤشرات الفقر وقياسه.

تعتبر عملية قياس الفقر من العمليات الصعبة لاختلاف المحللين الاقتصاديين فيوضع مؤشرات ومدرجات للفقر وتحديد الأولويات في القياس مع صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وتفصيلية حول الدخل ومستوى الإنفاق.

والمعروف أن المقياس الكلاسيكي للفقر والذي استخدم لفترة زمنية طويلة أعتمد على استخدام الدخل النقدي للفرد، إلا أن تطورات التحليلات الاقتصادية استخدمت مؤشرات عديدة منها نصيب الفرد من الدخل القومي، ومقدار استهلاك الغذاء وفرص الحصول على المأوى والملبس والمياه النظيفة والقدرة على الإنفاق على التعليم والصحة ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال الرضع وغيرها.

وقد اعتمد البنك الدولي على احتساب مستوى الدخل ونسبة الاستهلاك كمنهجية في القياس وقام باحتساب خط الفقر الأدنى بدولار واحد والأعلى بدولار وثمانون سنناً ويشار إليه بالمضاعفة إلى دولارين ويرى الباحث محمد السعيد (أن مؤشرات الفقر التي يصورها البنك الدولي لا تزال تحمل بعداً سياسياً أكثر منه إنسانياً ولا تخدم إلا سياسة النظام العالمي الجديد الذي يصور الفقراء على أنهم أقلية في حدود 1.3 مليار نسمة فقط وأن الحل يكمن في برامج إصلاحية هيكلية يشترطها هو على الدول كوصفة سحرية معروف أنها تستند على مزيد من القروض والديون المشروطة بحرية التجارة وإلغاء الدعم والحماية على المنتجات المحلية

⁸نبيل؛ عبد الحفيظ ماجد، الحد من الفقر الحضري في اليمن: (تحديات الواقع وإمكانية المعالجات)، ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية، 15-17 جانفي 2012، القاهرة، مصر، ص 03.

وتحرير الأسعار والخصخصة وحرية الاستثمارات العالمية) ولذا نجد فشل تنبؤات وخطط البنك في خفض أعداد الفقراء كما يعد.

وبجدر الإشارة إلى أن توجهات الخبراء والجهات الاقتصادية في أوروبا والعالم الأول في تناول الفقر مؤخراً تركز على مفهومي التفاوت والإقصاء الاجتماعي والتي تبحث الفقر من منظور الحرمان من السلع والخدمات لا من منظور نقص الدخل في حد ذاته⁹.

ثالثاً: النظرة الاقتصادية والنظرة الإسلامية لأسباب الفقر.

نتعرض أولاً إلى النظرة الاقتصادية لأسباب الفقرة وسبل مواجهته ثم نتطرق فيما بعد إلى النظرة الإسلامية في نفس المجال.

1- النظرة الاقتصادية للفقر.

إن مشكلة الفقر هي مشكلة اقتصادية تتمثل أساساً في الندرة أي عدم كفاية الموارد للإشباع الحاجات الإنسانية، حيث أن الفقر ينشأ أساساً نتيجة الفجوة القائمة بين الحاجات الإنسانية المتزايدة ومحدودية الموارد الطبيعية، وفي هذا الصدد يرى مالتوس أن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية وتتزايد الموارد بمتتالية حسابية وفي النهاية يعجز الإنسان على ملاحقة الموارد الطبيعية وتزداد فجوة الفقر في العالم.

يتفاوت توزيع الموارد الطبيعية على صعيد الكرة الأرضية من بلد إلى آخر، فعلى صعيد بلد معين قد تتصف الموارد الطبيعية بالندرة أو الوفرة، فإذا اتصفت تلك الموارد بالندرة، فهذا يعني أن ذلك البلد يعاني من مشكلة الفقر، وإذا اتصفت الموارد بالوفرة، فهذا يعني أن هذا البلد لا يعاني من مشكلة فقر.

وبناء عليه فإنه على صعيد بلد ما يمكن القول أن سبب مشكلة الفقر تتمثل بندرة الموارد، وأن تلك الموارد لا تفي بحاجات المستهلكين المتزايدة، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد المشكلة الاقتصادية، التي تتمثل في مشكلة الفقر بشكل أساسي.

2- النظرة الإسلامية للفقر: ينظر الاقتصاد الإسلامي إلى المشكلة من جهة عدم العدالة وسوء

⁹المرجع السابق، ص 04.

توزيع الدخل حيث يلعب الإنسان دوراً مهماً في المشكلة وعليه فالمشكلة في الإنسان نفسه لا في الندرة أو الوفرة، فنجد دولة غنية بالموارد ولكن فيها نسبة مرتفعة من الفقراء، بذلك فالنظرة الإسلامية تعارض فكرة الندرة مصداقاً لقوله عز وجل "وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار" ...

قال تعالى: "وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها" هود (6)

وعليه لا يمكن القول بوجود مشكلة فقر إذ انطلقنا من مبدأ أن الأصل في الموارد هو الوفرة وليس الندرة، ذلك لأن الخطاب الوارد في الآيات السابقة هو خطاب عام يتناول جميع الناس، كما أن وفرة الرزق وما يستتبعه من حاجات أخرى هو للبشر جميعاً، بل إن هذه الوفرة في الموارد أو الرزق تغطي حاجات البشر.

والمشكلة لا تتعلق بوجود الموارد الطبيعية، فهي موجودة في هذه الأرض منذ أن خلقها الله سبحانه وتعالى، لكنها تتعلق بمدى قدرة العقل البشري على اكتشافها، لأن الله سبحانه وتعالى خلق تلك الأرض، وجعلها مدللة لبني البشر، وخلق الإنسان ليعيش عليها، وزوده بالعقل الذي يستطيع من خلاله اكتشاف تلك الموارد وتسخيرها لصالحه بالشكل الذي يكفي حاجاته.

إلى جانب عوامل أخرى تساهم في إيجاد مشكلة الفقر، تتمثل فيما يلي:

- 1- اختلاف توزيع الموارد والكثافة السكانية على مستوى الدول والأقاليم، سواء كان ذلك على شكل أراضٍ صالحة للزراعة أو معادن أو مناخ جيد أو أيدٍ عاملة وما إلى ذلك.
- 2- قصور الإنسان وتقايسه عن استغلال الموارد، ربّما لأسباب اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.
- 3- مبالغة البشر في حاجاتهم المادية وعدم وجود رشٍدٍ كافٍ في الاستهلاك سواءً على المستوى الفردي أو الإقليمي أو الدولي، حيث تستهلك الوحدات الاقتصادية بناءً على قدراتها الشرائية دون النظر للحاجة الفعلية وحاجة الآخرين.
- 4- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل وتدني مستوى الدخل وانخفاض المهارة.
- 5- انتشار البطالة، وظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض.

- 6- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى:
- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكّل وملبس.
 - قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع ونقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.
 - وتعتبر الزكاة إحدى أنجع الطرق التي يسلكها الإسلام لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي ومنع تكس الثروة في أيدي قلة ومنع احتكارها.
 - أما عن السياسة الجبائية وسياسة القروض فإن التوزيع العادل لثروات المتوافرة من شأنه أن يخفف من حدة الفقر ولا تعني بالضرورة مجابهة الفقر رفع مستوى الضرائب أما بالنسبة للقروض فإن تحديد معدلات الفائدة يلعب دور مهم في التأثير على الحياة الاقتصادية بحيث يجب أن تكون نسبة الفوائد مخفضة إلى أقل ما يمكن أو جعلها تساوى الصفر ذلك أن الديون أثقلت كاهل الدول النامية.
 - وعلى الرغم من أن الإسلام دعا إلى تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، لكن تطبيق ذلك المبدأ ليس موجباً لإلغاء الفقر من هذا الوجود، بل هو يوجب تخفيف ويلاته النفسية والمادية. وقد يكون الفقر ابتلاءً من الله سبحانه وتعالى لاختبار إيمان العبد وصبره، من خلال الجوع ونقص الأموال والثمرات، ولذلك قال تعالى: "ولنبلونكم بشيءٍ من الخوف والجوع ونقصٍ من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصّابرين" البقرة-(155).
 - ويستنتج من كلّ ما تقدّم استحالة إزالة مشكلة الفقر بشكل كليّ، وإنّ ما يمكن القيام به تجاه تلك المشكلة يتمثل بالتخفيف من آثارها، وربما إخراج بعض من يعانون منها، بل ربّما تطهير بعض المجتمعات منها خلال فترة زمنية محدّدة، وذلك كما حصل في عهد الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز، حيث شكّا إليه عامل الصدقات في إفريقيا أنّه لا يجدُ فقيراً يعطيه من

الصَّدَقَات، وبيت مال الصَّدَقَات مملوء، فكتب إليه: سَدَّد الدِّينَ عن المدينين، فَسَدَّدَهُ، ثم شكَا إليه: أنَّ في بيت مال الصَّدَقَات فَضْلاً، فكتب إليه "اشتر رقاباً وأعتقها".

رابعاً: تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر.

تقع ماليزيا جنوب شرق آسيا، بمساحة كلية تبلغ 329,845 كم²، عاصمتها كوالالمبور، يصل تعداد سكانها إلى أكثر من 28 مليون نسمة.

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُلت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش 37% من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000م) تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تتناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات. ونجاح النموذج الماليزي أدى إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفاً خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث قفز متوسط دخل الفرد من 600 رنجت عام 1980م إلى 1300 رنجت عام 2002م، كما ارتفعت قيمة الصادرات من أقل من خمسة مليارات دولار عام 1980م إلى 92.2 مليار دولار بحلول عام 2002م، وانخفضت نسبة البطالة إلى 5.3% عام 2000م، وانخفضت كذلك في نفس السنة نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى أقل من 6%.

عندما ضربت الأزمة المالية الاقتصادية شرق آسيا في 1998 رفضت ماليزيا اقتراح البنك الدولي، وقامت بعملية إصلاح شبه مضادة لما اقترحه البنك، فكانت أول الدول خروجاً وشفاءً من الأزمة. هذه الإنجازات لم تأت من فراغ، وإنما من خطط تنموية قامت بها الحكومة التي أخذت على عاتقها عملية تشكيل وقيام النهضة في ضوء التعاليم الإسلامية¹⁰.

1- فلسفة مكافحة الفقر في ماليزيا.

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على لمواطنيين في

¹⁰ رشيد ناجي الحسن، تجارب دولية ومحلية ناجحة في معالجة الفقر، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 562، ماي 2012،

تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً.

2- سياسة وتوجهات الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر.

ترجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي (1971-1990)، جراء الاشتباكات العرقية الدامية في 16 ماي 1965، وركزت على هدفين: الأول تقليل الفقر، والثاني إعادة هيكلة المجتمع.

وحددت هذه السياسة استراتيجيات معينة تهدف إلى تقليل الفقر والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة.

-التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء؛ حيث كانت هنا كمجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً، كما تزايد الاهتمام القومي بمشكلة الفقر في 1974 عقب احتجاجات طلابية نتيجة تدهور أوضاع صغار مزارعي المطاط نتيجة انخفاض الأسعار وزيادة تكلفة الإنتاج.

-استمرار هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية للتنمية؛ حتى إنه تم تعديل تعريف خط فقر الدخل عام 1986 في النصف الثاني من الخطة الخماسية الخامسة (1984-1990) ليأخذ في حسبانته إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء، ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية، وذلك حتى يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والسكن والملبس والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة والتعليم والمواصلات...) وفرص المساهمة الإيجابية المتاحة أمام الفقراء ومحدودي الدخل في عملية التنمية الاقتصادية.

-تبني استراتيجية لتوزيع الدخل في كل السياسات والخطط التنموية المشار إليها، تهدف إلى مكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للأغلبية

الفقيرة من السكان الأصليين؛ مما أفضى إلى نتائج مهمة، منها انخفاض معدلات الفقر وتناقص فوارق الدخل بين المجموعات السكانية المختلفة.

-تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء؛ وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، حيث يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي 658 دولار أمريكي في الشهر، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعولن الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري.

-تشجع الدولة الماليزية المواطنين المسلمين (أفراد أو شركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل¹¹.

-حثّ مؤسسات جمع الزكاة على تطوير أعمالها والبحث عن وسائل مبتكرة والنزول إلى الميدان لتحديد أعداد المحتاجين وظروفهم، والآليات التي يمكن بها أن تحل مشاكلهم. وهذه الطرق يتبناها مجلس الوزراء لديهم من خلال هيئة صندوق الزكاة في ثلاث ولايات فيدرالية بالرغم من تواجد عدد من صناديق الزكاة في بعض الولايات الماليزية الأخرى التي لا تتبع مباشرة مجلس الوزراء. ولقد نجحت ماليزيا خلال عام 2011 من تجميع عوائد من أموال الزكاة قدرت بنحو 112 مليون دولار مقابل 91 مليون دولار عام 2010، الأمر الذي يؤكد نجاح تلك المساعي الجماعية والتي تلعب فيها البنوك الإسلامية في هذه الدولة دوراً رئيسياً في جمع تلك العوائد وتتميتها بالصورة التي تتزايد كل عام¹².

وحيث أن معظم السكان في ماليزيا من المسلمين فإن فكرة جمع الزكاة - وهو أحد الأركان الرئيسية في الإسلام- يلقي استجابة من معظم فئات المجتمع التجاري والمؤسسات حيث بلغ عدد الشركات التي قدمت مبالغ الزكاة عام 2011 أكثر من 100 ألف شركة مقابل 89 ألف

¹¹ محمد سعد، روشنة ماليزية للقضاء على الفقر، http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=181

¹² حيدر بن عبد الرضا اللواتي، تجربة ماليزيا في القضاء على الفقر، <http://www.omandaily.om/node/98893> السبب

،2012/01/09

شركة عام 2010، في الوقت الذي تعمل فيه الفرق المشكلة لهذا الغرض القضاء على العقبات والتحديات التي تقف في وجه تطوير عملية استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية تعود بمنافع جديدة على المجتمع الماليزي، من خلال زيادة وعي المواطن بهذه القضايا التي تمثل جزءاً من عقيدته الدينية وبأسلوب لا يتسم بالإكراه والتحاييل¹³.

-تعد ماليزيا كل عام عدداً من الفعاليات والمبادرات بمشاركة خبراء في مجالات الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية والمؤسسات الخيرية الدولية وأصحاب المساهمات الخيرية الاجتماعية لتقديم رؤية واقعية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الخاصة بتلك القطاعات، حيث يتم من خلالها مناقشة قضايا العمل الخيري في العالم الإسلامي وتوجيه هذه الأعمال لتخرج عن طابعها التقليدي، وتكتسب بعداً استثمارياً يمكنها من الانتشار، وكيفية توزيع هذه التبرعات واستثمارها في مشاريع ناجحة ومفيدة، وكذلك التوسع لتقديم الخير لأكثر عدد من الفئات المحتاجة من الفقراء والمحتاجين في العالم الإسلامي وغيرها من الدول. هذا ما أدى إلى بروز الأعمال التجارية للفقراء باعتبار أن ذلك يدعم من إمكانية تحسين حياة الملايين منهم في أنحاء العالم. فأموال الزكاة والوقف وآليات تنميتها يمكن تطويرها بحيث يكون لها دوراً أكبر في دعم مشاريع التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والجوع والمرض ليس على مستوى الدول الإسلامية فحسب، بل على مستوى مختلف دول العالم¹⁴.

-تقوم ماليزيا اليوم بتعزيز عمليات الوعي لدى مواطنيها بضرورة جمع الزكاة، حيث أن الكثير من هؤلاء الأشخاص يخشون بأن يتم إدخال تلك الأموال في مشاريع اقتصادية لا تخلو من المخاطرة، ناهيك عن خشيتهم بأن يفقد هذا الركن بعده الديني التعبدي، ومن ثم يدار على أسس مشاريع استثمارية فقط. فالزكاة لدى الكثير من مواطني ماليزيا يتم دفعه بالشكل التقليدي- وفق بعض الخبراء- ويتم تسليمها لمستحقيها الثمانية الذين حددتهم الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يدفع بالحكومة الماليزية اليوم بأن تسعى نحو تطوير آليات جمع الزكاة وصرفها ووضع قوانين تحكم تعاملاتها، إضافة إلى البدء في مشاريع من الحجم المتوسط لاستثمار أموال الزكاة

¹³المرجع السابق.

¹⁴المرجع السابق.

خصوصاً في سهم «في سبيل الله». وتشجيعاً منها لدفع الزكاة تعمل الحكومة على خصم قيمة الأموال التي تدفع للزكاة من مجموع الضرائب السنوية المترتبة على الأفراد والمؤسسات الذين قاموا بأداء زكاة أموالهم¹⁵.

-منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسرًا، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولاراً أمريكياً لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.

-تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنوياً، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

-توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضاً في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020 .

-دعم أكثر للأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية إلى جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

-القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

-وكنتيجة مباشرة لتلك السياسات سجل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من 3.9% في عام 1990 إلى 2.2% في عام 1995، ثم انخفض إلى 1.5% في عام 1999، كما انخفض الفقر في

¹⁵المرجع السابق.

المناطق الريفية من 15.6 % إلى 13.2 % في عامي 1995-1999 على التوالي، بينما في المناطق الحضرية انخفض من 4.1 % في عام 1995 إلى 3.8 % عام 1999.

3- برامج دعم الفقراء.

نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة أبرزها:

1. برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: يقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.
2. برنامج أمانة أسهم البومييترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومييترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.
3. برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة يهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقديم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

4- نموذج قرية شنكال.

من أجل توضيح أكثر للتجربة الماليزية في مكافحة الفقر سوف نتطرق إلى مكافحة الفقر في إحدى أهم القرى التي تبنت هذه التجربة وعرفت نجاحاً كبيراً وأصبحت بمثابة النموذج المثالي بالنسبة للقرى المجاورة والأقاليم الفقيرة؛ هذه القرية هي قرية شنكال (chegale) وهي تقع على بعد 12 ميلاً من مدينة كوتابار وعاصمة ولاية كلنتان شمال شرق ماليزيا، من خصائص هذه القرية أنها ذات طابع زراعي حيث 70 % من السكان يمارسون النشاط الزراعي بمزارع المطاط والمزارع التجارية التي تنتج الخضر والفواكه، 10 % يعملون بقطاع الخدمات، 8 %

عاطلين عن العمل والبقية يمارسون نشاطات حرة، أغلب السكان هم من الشباب والأطفال، معدل عدد أفراد الأسرة 6 أفراد.

كانت بداية هذه التجربة أن قامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في مدينة كلنتان بتوعية سكان القرية بضرورة تحسين أوضاعهما المعيشية، وبعد تقبل الفكرة من سكان القرية تم تشكيل لجنة تنفيذية من سكان القرية أنفسهم يتعهد أفرادها بإحداث التغيير المطلوب، وبالتعاون مع معهد التنمية الريفية تم تدريب هؤلاء الأعضاء على كيفية تنفيذ الأعمال المطلوبة منهم، بعد شرح أهداف الحركة في التقليل من نسبة الفقر، تحقيق التنمية ومكافحة البطالة وهذا من خلال توفير فرص العمل المنتج وتطوير النشاط الزراعي وتوعية الشباب بأهمية التعليم

وفوائد تقنية المعلومات، محو الأمية واستخدام الكمبيوتر. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم تبني مجموعة من الاستراتيجيات أهمها:

- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي، وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مكافحة الفقر.

- التركيز على الأنشطة التي تتوافق مع طبيعة المنطقة الزراعية وتلبية حاجات الطلب المحلي.

- تشجيع الفلاحين على الانضمام إلى الهيئات والتعاونيات التي تهتم بقضايا الفلاحين عن طريق الأنشطة التي تقوم بها

- إقامة حلقات توعية للأسر الأشد فقرا. وهذه الاستراتيجية تم تنفيذها عن طريق خطوات تنفيذية تتمثل في:

- تقسيم الأسر التي توافق على هذا البرنامج وترغب في تنفيذه إلى مجموعات كل مجموعة تنتخب رئيسا لها وتخضع لدورة تدريبية على كيفية تنفيذه وتقوم الحكومة والهيئات الراعية لهذا البرنامج بتوفير التمويل والوسائل اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، كما تقوم بعملية

التسويق بينما يقوم الفلاحون بالعمل والإنتاج. تجدر الإشارة هنا إلى أن عمل اللجنة التنفيذية يشمل كذلك رعاية الأسر الأكثر فقرا، الصحة والتعليم والبيئة، وتطوير المجتمع، والشؤون الدينية وهذا بالتعاون مع الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية في إطار تعاوني. لقد لاقت هذه التجربة بقرية شنكال نجاحا كبيرا جعل الأقاليم الفقيرة في ماليزيا تسارع في تطبيقها والأخذ بها.

خاتمة:

مما سبق نقول أن تجربة ماليزيا أصبحت تجربة إسلامية رائدة في مكافحة الفقر حيث تمكنت من إثبات عدم صحة الادعاء القائل أن الإسلام يعيق التقدم وأن المناهج الإسلامية تؤدي إلى الفقر والتخلف، حيث كانت تلقب الدولة بعاصمة الطين، لكن التجربة التنموية التي قادتها البلاد فاقت كل التوقعات، ومن خلال عرض تجربتها في مجال مكافحة الفقر نقدم بعض الاقتراحات والتي من شأنها أن يسهم تطبيقها في تقليل حدة الفقر.

وخلصنا من خلال هذه الورقة البحثية على مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها في

النقاط التالية:

- اعتماد ماليزيا على الذات في بناء التنمية في البلاد والتخلي على برامج البنك والصندوق الدوليين التي في الأخير زادت من حدة الأزمة في البلدان التي طبقتها.

- اهتمام ماليزيا على التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري لتيقنهم أن الإنسان هو عماد التنمية.

- اهتمام ماليزيا بتفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثلا لزكاة والوقف من خلال إنشاء مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.

- قيام ماليزيا بتوزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى.

-قيام ماليزيا بإنشاء مصارف لإقراض الفقراء من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعد على الخروج من الفقر، في شكل قروض حسنة، وقد نجح في القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية، كما كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر.

توصيات:

- من خلال ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من الدروس يمكن لبلدان العالم الإسلامي الاستفادة منها والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار، والمستخلصة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر، والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:
- ضرورة تدريس مقياس خاص بدراسات اقتصاديات النمرور الآسيوية وإجراء المقارنة بين هذه الاقتصاديات المتميزة.
- محاولة تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار وإتباع سياسة توزيعية تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل.
- السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.
- إعطاء أهمية للتنمية البشرية.
- العزم على مكافحة كل أشكال البيروقراطية ومنح وتسهيل الوصول إلى قروض مصغرة وتدعيم خلق المشاريع المنتجة.
- الاهتمام بشكل أكبر بالتنمية الريفية لأن إهمال المناطق الريفية يترتب عليه الكثير من المشكلات مثلاً لتكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
- دعم أعمال المؤسسات الخيرية وإنشاء صناديق الزكاة والاهتمام بتطوير أعمالها لإنفاق أموال الزكاة في أوجهها التي حددها الله عز وجل.
- حسن تسيير أموال الوقف.

-تشجيع إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تقدم القروض الحسنة، خاصة للأفراد الذين يملكون أفكار مشاريع ناجحة، ولا يملكون القدرة على تمويلها خاصة الفقراء منهم.

المراجع و المصادر المعتمدة :

1- الكتب:

محمد باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.

2- الدوريات:

رشيد ناجي الحسن، تجارب دولية ومحلية ناجحة في معالجة الفقر، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 562، ماي 2012.

3- المؤتمرات والتقارير:

عبد الله الرفاعي ، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، الأردن، 12-13 نوفمبر 2007، ص470.

قطو؛ شسامية، معضلة الفقر: آثارها ومظاهرها، بحث منشور، الجزائر، بدون سنة نشر، ص2.

المجلس الإقتصادي الفلسطيني للإعمار والتنمية " بكدار"، تقرير صادر بمناسبة اليوم العالمي للفقر، 2006، 3.

4- الرسائل والأطروحات الجامعية:

صبحية عبد القادر دخل الله، التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته: (دراسة في جغرافية التنمية)، مذكرة ماجستير في الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.

5- المواقع الإلكترونية:

محمد سعد، روشة ماليزية للقضاء على الفقر،

http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=181 اطلع عليه بتاريخ 2016/06/27.

حيدر بن عبد الرضا اللواتي، تجربة ماليزيا في القضاء على الفقر،

<http://www.omandaily.om/node/98893> السبت 2012/01/09، اطلع عليه بتاريخ 2016/04/15.

<http://www.alwaei.com/site/index.php?CID=990>